https://doi.org/10.61353/ma.0190061

المعارضة السياسية وملابسات علاقتها بالديمقراطية: إشكاليات دورها وتطور وظائفها

أ.د. محمد حسن علي دخيل
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
muhammedh.dakheel@uokufa.edu.iq

عباس هادي عبهول الميالي
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
abbashadialmyali@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2024/4/4 تاريخ ارجاع البحث 2024/4/8 تاريخ قبول البحث 2024/4/11

تختلف مجالات المشاركة الديمقراطية للمواطنين، وإحدى أهم مجالات الممارسة الديمقراطية هي الأحزاب السياسية ومنها أحزاب المعارضة السياسية، وتتمثل بالمشاركة السياسية الواسعة للمواطنين فيها والسعي للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من خلال إعداد برامج العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بإدارة السلطة في الدولة، ويأتي دور المعارضة رديفاً للسلطة ومؤشراً على تطبيق مبادئ الديمقراطية ورعايتها من النظام السياسي القائم، ونقدم في هذا البحث طبيعة العلاقة بين المعارضة السياسية والديمقراطية وتأثير كل منهما على الأخرى اذ ان وجود معارضة داخل بنيتها المؤسسية ضرورة سياسية.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية, الثقافة الديمقراطية, المجتمع المدني, البناء المؤسسي

The areas of democratic participation of citizens vary, And one of the most important areas of democratic practice is the political parties, Including the political Opposition parties, It is represented by the broad political participation of citizens in it and the pursuit of power or participation of action programs in the social, economic and political fields related to the administration of power in the state, The role of the Opposition is synonymous with power and an democratic principles and their sponsorship from the existing political syste, In this research, we present the nature of the relationship between political opposition and democracy and their impact on the other, is the The presence of the opposition within its institutional structure is a political necessity

Keywords: The Political Opposition, Culture of democracy, Civil Society, Political stability.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

تعد ظاهرة المعارضة السياسية من أهم الظواهر السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، وترتبط بجميع مجالات الحياة السياسية، من نظام الانتخابات فيها وبحجم المشاركة السياسية والتعبئة السياسية الحزبية ومستوى الثقافة السياسية في المجتمع ومساحة الحريات السياسية وغيرها، وتؤثر المعارضة السياسية فيها وتتأثر بها، حيث تمثل المعارضة صوت الأقلية السياسية التي لم تتمكن من تحقيق الأغلبية في الانتخابات النيابية التي تمكنها من تشكيل الحكومة، فتكون المعارضة في الناحية الأخرى من السلطة السياسية المتمثلة بالحكومة ويكون واجبها متابعة سياسات الحكومة وعملها وتعمل على تصحيح الأخطاء ومنع الانحرافات في استخدام السلطة، أو السعي لإقالة الحكومة حال فشلها في إدارة شؤون البلاد وإحلال المعارضة محلها، وترتبط المعارضة بالديمقراطية وبحقيقة ممارستها وتكون كل منهما دليل على وجود وفاعلية الأخرى وتشير تجارب الحكم في الدول الديمقراطية إلى فاعلية هذه الهيأة السياسية وضرورتها في الحياة السياسية، وإنها من أهم عوامل الاستقرار السياسي وتحقيق مبادئ الديمقراطية من خلال تمثيل جميع الفئات السياسية وما تمثله من أطياف مختلفة من المجتمع، وخير مثال على ذلك تجربة المعارضة في بريطانيا.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية موضوع المعارضة السياسية من تمثيل الأقلية الانتخابية ونقل مطالبها إلى السلطة الحاكمة، وتمثل الجهة السياسية التي تراقب سياسات الحكومة واجراءاتها، وتسعى إلى تصويب المسار السياسي للنظام السياسي ومنع استغلال السلطة أو انحرافها، من خلال وجودها الفاعل في جسد النظام السياسي ومؤسساته وكونها البديل الأمثل للناخبين عن طريق تقديمها لبرنامج سياسي وبدائل حقيقية لتحل محل السلطة حال فشلها في إدارة شؤون البلاد.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الأسئلة الآتية؛ ما طبيعة العلاقة بين المعارضة السياسية والديمقراطية؟ وما درجة تأثر إحداهما بالأخرى، وما هي الأسباب التي تدفع الدول الديمقراطية إلى تبني معارضة سياسية ضمن الأطر الدستورية لأنظمتها؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

رابعاً: الفرضية البحث:

يمثل وجود المعارضة السياسية ضمن الإطار الدستوري للنظام السياسي ضرورة سياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، لأنها تحافظ على النظام السياسي، وتزيد من استقراره وتحول دون استغلال السلطة ونفوذها، كونها أحد مبادئ الديمقراطية وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً.

خامساً: منهجية البحث:

يتضمن تحديد منهجية البحث الاعتماد المنهج الاستقرائي لما يتطلبه معرفة ما انتجه الفكر السياسي من علة وجود هذه الظاهرة السياسية وأسباب فاعليتها ونجاحها من خلال التطبيق الواقعي، وتم الاستعانة بالمنهج النظمي للتعبير عن نظام التحليل والتفاعل المقترن بمسببات ومدخلات تدفع هذا التنظيم للحركة.

سادساً: هيكلية البحث:

وتتضمن هيكلية البحث المقدمة والمتن والخاتمة ويقسم البحث إلى مبحثين؛ المبحث الأول: يبين طبيعة العلاقة بين المعارضة السياسية والديمقراطية وابعاد هذه العلاقة وممارساتها، والمبحث الثاني: سيبحث مجال عمل المعارضة السياسية الحيوي تطور وظائفها.

المبحـــــث الأول: المعارضة السياسية والديمقراطية، طبيعة العلاقة والتأثير:

تقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤدي إلى تطوير المجتمعات وتحقيق رفاهيتها، ومنها المساواة السياسية بين المواطنين، والمشاركة السياسية على عملية صنع القرار وعلى صنّاع القرار، وتداول السلطة بين القوى السياسية على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقليّة،[1] وسنتناول في هذا المبحث علاقة الديمقراطية بالمعارضة السياسية ومجالات عملها وتطور وظائفها.

المطلب الأول: المعارضة السياسية وعلاقة الارتباط بالديمقراطية

تسعى المبادئ الديمقراطية إلى التغلب على العوائق التي تقف دون المساواة القائمة على أساس الجنس، أو الطبقة، أو اللغة، أو العرق، أو غيرها مما يقف حاجزاً أمام حقوق المواطنة وممارستها على نحوٍ متساوٍ، ومنع احتكار النخبة لصناعة القرار، ويسعى الأفراد عن طريق هذه القيم تحقيق مبادئ الديمقراطية الرئيسة، كثقافة المشاركة والتمثيل والتفويض والتضامن والشفافية والمساءلة[2]. وسيتضمن هذا المطلب ما يأتي:

أولاً: المعارضة السياسية وثقافة الديمقراطية:

توجد علاقة وطيدة بين مفهوم المعارضة السياسية وبين الثقافة الديمقراطية، إذ يكون هناك ترابط واضح وعلاقة متينة بينهما، فإن ثقافة الديمقراطية ترتكز على أساس احترام حقوق الأغلبية والأقليات على حد سواء،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

فكما تؤمن بأحقية حكم الأغلبية فإنها تضمن حصول الأقلية على حقوقها وتمثيلها من خلال حقها في المعارضة، هناك ما يشير إلى ثقافة الديمقراطية ممكن أن نبينه بالآتي:

1_ يرسم وجود الثقافة السياسية الطريق الذي يحدد ملامح نوع النظام السياسي؛ وتكمن أهميتها بأنها تمثل تلك الرموز التعبيرية والقيم والمعتقدات الواقعية التي تحدد الوضع الذي يَحدُث التصرف السياسي في إطاره، وتدور الثقافة السياسية في هذا التصور، حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكّاماً ومحكومين[3]. فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل لها تأثير في بنية المجتمع وفي الثقافة السائدة، وبالتالي فان الديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس ابتدأ بالإنسان أولاً[4] .

2_ تتطلب ثقافة الديمقراطية من الدولة أن يتمكن كل فرد من أن يأخذ حقوقه الكاملة؛ بوصفه فرداً تتساوى فرصه مع بقية الأفراد دون الحاجة إلى الاعتماد على مكانة الفئة المجتمعية للفرد، بحكم أن الدولة هي مصدر التفاعل وتجري فيها معظم الأحداث، فهي المحرك الأساس لكل التيارات التي تعيش في كَنَفِها، وهذا يوضّح ضرورة الحد من تقييد الحرّيات، والسماح لجميع الفئات أن تأخذ دورها في التعبير عن رأيها وتمارس الديمقراطية، وهذا يعطي المعارضة السياسية مكانة كونها تمثل المؤسسات المدنية والجماعات التي لا تمثلها السلطة، الدور المهم والبارز في ممارسة الجوانب الرقابية والتقويمية والتصحيحية لمسارات وسياسات السلطة القائمة، معتمدةً على المساحة الممنوحة لها في ظل الديمقراطية وأجواء الحرية في ممارسة مهامها[5] .

3_ في الأنظمة الديمقراطية الحكومة هي الأداة الرئيسة للدولة في ممارسة السلطة؛ ومن واجبها أن تنظم حياة الشعب وتضبط سلوك أفراده وذلك لتحقيق الصالح العام من خلال ضمان حماية الحقوق والحريات[6].

والحرية تضمن حماية كل انسان في فعل ما يعتقد أنه من واجبه، ضد تأثيرات السلطة، والأغلبيات، والعادات، والرأي، وتحقيق المساواة السياسية التي تمثل الحقوق السياسية المتساوية مثل حق الانتخاب وحق المواطنة[7] .

4_ تفترض الديمقراطية وجود المساواة السياسية وعلى الحكومة واجب احترام الجانب الأضعف سياسياً؛ أي احترام الأقليات والاهتمام بهم، على أن يكون هذا الحق مساوياً للحق الذي يؤمّنه الجانب الأقوى لنفسه، بحيث أنه إذا كان لبعض الأفراد أن يتمتّعوا بحريّة اتخاذ قرارات معينة، مهما كانت مضاعفاتها بالنسبة للصالح العام، فيجب أن يتمتّع جميع الأفراد بالحرية نفسها[8]، ويكون الحكم ديمقراطياً إلى الحدّ الذي يجعل من

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

العلاقات السياسية بين المواطنين وبين الدولة تقوم على مشاورات واسعة ومحمية ومتساوية وذات التزام متبادل[9].

5_ الديمقراطية لا تنشأ في الحكم المطلق لأن حكم السلطة المطلقة يرفض فكرة الديمقراطية؛ بالرغم من ادعاء معظمهم بانه حاكم ديمقراطي، أو انه يجهز الأرضية للديمقراطية عندما يتم التخلص تماماً من الفوضى التي سببها الفساد السابق أو النظام غير الفعّال، وهناك وصفاً لهذا النوع من الأنظمة يوحى اليها بالديمقراطيات المزيفة أو أشباه الديمقراطيات، أن التلاعب المقصود بنظام ديمقراطي شكلي قد يساعد على إرباك المعارضة السياسية الداخلية[10].

6_ تشتمل الديمقراطية على قيم عدة ومبادئ أساسية تقوم عليها الممارسة الديمقراطية؛ تتمثل في الحرية والتعددية والمساواة والمشاركة السياسية الواسعة، وحيث ترتبط المعارضة السياسية بمبدأ التعددية ارتباطا وثيقاً وأساسياً في الأفكار والبرامج والحلول المطروحة لحل المشكلات السياسية، لذا تعد المعارضة أحد أهم المكونات والمرتكزات الرئيسة للنظام الديمقراطي الذي ينقسم بالضرورة إلى معارضة وحكومة[11].

7_ يقوم النظام الديمقراطي بطبيعته على تعدد الأحزاب؛ حتى تكون أحزاب المعارضة رقيباً على الحزب الحاكم، والتسليم بضرورة وجود المعارضة، وعدها من ضمن النظام الرسمي في الدولة، لتشديد الرقابة على الحكومة تسديداً لخطاها، ومعاونةً لها على النهوض بأعباء الحكم، وتحقيق المصلحة العامة للبلد والمواطنين، فتعدد الأحزاب ووجود المعارضة السياسية ضمنها هي ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية[12].

ثانيا: المعارضة السياسية من مرتكزات الديمقراطية:

تفسح الديمقراطية المجال الحر لوجود المعارضة بصورة عامة مدنية أو سياسية، بناءً على قبول التعددية وتداول السلطة سلمياً، والديمقراطية تؤدي إلى إظهار الصراعات السياسية دون أن تخفيها، وتعطي المعنى الحقيقي للصراع السياسي، وتسمح الديمقراطية للخصوم بالتعبير عن أنفسهم صراحة، ومعارضة نظام الحكم والكفاح للوصول إلى السلطة وفق الطرق الديمقراطية[13]، من خلال ما يأتي:

1_ تتشكل مؤسسات الدولة التمثيلية ومناهجها بقدر ما تكون مبادئ الديمقراطية حاضرة؛ مما يؤدي إلى ظهور ما تسميه بعض الدراسات التخصصية (القيم المؤسسية) وهي مجموعة من الصفات والسلوكيات والمبادئ التي يقدرها البشر وتحكم علاقاتهم، والالتزام بهذه القيم له تأثير في تشكيل المجتمعات[14].

2_ تبدأ الديمقراطية بالمبادئ والمثل الناظمة ومن ثم تأتي الإجراءات المؤسسية؛ التي تتحقق من خلالها هذه المبادئ، وأهم ما يضمن قيام الديمقراطية هو وجود المعارضة السياسية، فالمعارضة السياسية من أهم مرتكزات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

الديمقراطية، حيث ان هناك ارتباطا وثيقا بينهما، فالمعارضة السياسية بمثابة ضمانة للتنوع في المجتمع وتجنب الاستئثار بالسلطة وتقليص النزعة الاستبدادية عن طريق فرض الرقابة على الحكومة، إذ تجعلها تشعر أنها مراقبة من قبل جهات معينة تتدخل إذا قامت بأي تصرف تخالف فيه المصلحة العامة من خلال الأعمال التنفيذية التي تقوم بها[15].

3_ تؤدي المعارضة السياسية وظيفة هامة في النظم الديمقراطية؛ وهي تحقيق استقرار النظام السياسي، ومنع القوى السياسية أن تعمل خارج قواعد الديمقراطية، وتداول السلطة الديمقراطي بين المعارضة والذين في السلطة والحكم، على أن تماسك النظام السياسي إنما يعتمد على الجهود الرصينة والمتّزنة للذين في الحكم من أجل البقاء فيه، والذين خارج الحكم من أجل الوصول إليه، وعلى الطرفين إتّباع القواعد السائدة لأن كلاً منهما له مصلحة في الوصول إلى الحكم[16].

4_ الديمقراطية هي اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال مدد زمنية منتظمة؛ يحدِّد بوضوح ذلك التناوب المؤسساتي التي لا وجود للديمقراطية بدونه، ولا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومجدَّدة عن طريق الاختيار الحر، وألا يكون الاختيار الحر محدوداً بوجود عدد من الأحزاب التي تعبئ الطاقات السياسية وتفرض على الناخبين أن يختاروا بين فريقين أو عدة فرقاء من الطامحين إلى السلطة، والديمقراطية تنعدم في الأحوال التي تتعطل فيها ممارسة السلطة الشرعية، أو في تلك الظروف التي يطغى العنف والفوضى فيها على قسم كبير من المجتمع، بل تنوجد عندما يوجد مجال سياسي يحمي حقوق المواطنين من قدرة السلطة الكلية، وهذا الفهم يتعارض مع فكرة أن هناك تجاوب بين الشعب والسلطة إذ إن الشعب لا يحكم، وانما يمارس الحكم عن طريق ممثليه، وهذا يعني[17]:

أ- ان الديمقراطية تفترض بالدرجة الأولى أن يكون الحكّام ذوي صفة تمثيلية؛ أي أن تكون هناك قوى مجتمعية فاعلة بحيث يكون وكلائها السياسيون وسائلها وأدواتها، أي ممثلين لها، وبما أن المجتمع المدني مؤلف من العديد من القوى الاجتماعية الفاعلة، فان الديمقراطية لا تتحقق إلا في الأنظمة التعددية.

ب- الصفة الثانية للمجتمع الديمقراطي؛ هي أن يكون الناخبون مواطنين وأن تكون المواطنة هي أساس التعامل معهم، فلا معنى لحرية اختيار الحاكمين إذا كان المحكومون لا يشعرون بالانتماء إلى مجتمع سياسي، إذ لا يوجد اختيار حُر إذا لم تكن سلطة الحاكمين مقيدة بأسس دستورية، وينبغي أن تكون هذه السلطة غير مطلقة، أولاً بحكم وجود الانتخابات وعلى الأخص بحكم احترام القوانين التي ترسم حدود ممارسة السلطة،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

والاعتراف بعدد من الحقوق الأساسية التي تحدّ من سلطة الدولة ثانياً، والحد من سلطة الأفراد المتنفذين والمنشآت أمر لا غنى عنه لوجود الديمقراطية، إذ يقترن تمثيل المصالح بالحدّ من السلطة في المجتمع السياسي.

ت- تدعو الديمقراطية إلى نظام حكم الأكثرية الذي من خواصه؛ أن يتضمن حق المواطن في تغيير مسؤولي الحكومة الذين وصلوا للحكم بصفة حكومة الأغلبية، من خلال التصويت ضدهم في الانتخابات وهذا من مبدأ أن يحكم الأفراد عن طريق نيابتهم عن طريق أشخاص يختاروهم بحريّة[18].

5_ يتطلب تحقيق الديمقراطية وتطبيقها في الواقع السياسي أن يكون الشعب مؤمناً بقيمة المبادئ الديمقراطية وأهميتها؛ وبالديمقراطية كقيمة بذاتها ومدركاً لمكانتها في الحياة السياسية، ويجب ألا تبقى الديمقراطية فكرة أو شعاراً لا قيمة فعلية له، وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والوعي والنضج السياسي، صحيح أن المؤسسات الدستورية تشكّل هيكل العمل السياسي أو إطاره، وتؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في تحديد أنماط النشاط السياسي، غير أن القوى السياسية المتكونة من الأحزاب السياسية والقوى الضاغطة والتنظيمات والتجمعات والهيئات والتشكيلات الاجتماعية المختلفة، هي التي تقوم بهذا النشاط، ومن هذه الهيئات ينطلق من يمارس السلطة، فلا يكفي أن يكون شكل المؤسسات الدستورية فقط ديمقراطياً لتحقيق الديمقراطية، انما الأمر يتطلب وجوب أن تكون المبادئ والقيم والأفكار الديمقراطية راسخة ومتجذرة في عقول ونفوس الحكّام وطريقة تفكيرهم، وأيضاً في ثقافة الشعب نفسه الذي هو المصدر الأساس للسلطة السياسية، وهذا يتطلب ويفترض عمقاً في تبني القيم الديمقراطية، فالأنظمة السياسية تكون قريبة من النموذج الديمقراطي بقدر ما تتوفر لها هذه الشروط و واقعيتها[19].

6_ يقاس المؤشر الأساس لديمقراطية النظام السياسي وحيويته على المشاركة الشعبية؛ إذ تتوقف شرعية النظام السياسي على تجسيد الشعب لاختياراته وخياراته بإدارة شؤون الدولة العامة، والمشاركة الشعبية يجب أن تكون غير موجهة أو ناقصة أو محجور عليها، بل تكون المشاركة عبر أجواء ديمقراطية[20].

7_ تسعى الديمقراطية لضمان قيام الحكومات على أساس رضى المحكومين؛ وتكون الحكومات خاضعة للمحاسبة من قبل الشعب، ويجب أن تكون الديمقراطيات دستورية، أي يجب أن تمتلك الوسائل التي تضمن تطبيقها، إذ يعد الحكم الدستوري الإطار العام اللازم الذي ينشأ في ظله الحكم الديمقراطي، و يتم ذلك بتوسيع قاعدة الداعين للديمقراطية وغرس قيمها وقيم حقوق الإنسان الأساسية المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية، عن طريق قيام حركات سياسية فاعلة ومجتمع مدني حيوي ويقظ ينشر مبادئ وأهداف الديمقراطية[21].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني: المعارضة السياسية والديمقراطية، طبيعة العلاقة والارتباط

يوجد ارتباط وثيق بين المعارضة والديمقراطية؛ فلا تُمارَس الديمقراطية بمفهومها الصحيح إلا بوجود مجموعات وهيئات تعبّر عن آرائها عن طريق تنظيمها ضمن أطر وهيكليات واضحة تبين أهدافها وتحددها من خلالها، وعادة تتشكل عن طريق الأحزاب ومنها أحزاب المعارضة التي تمثل جزء من طبيعة النظم البرلمانية وضرورة من ضرورات النظام الديمقراطي، إذ إنه لا وجود للحرية السياسية بدون المعارضة وسنبينها خلال هذا المطلب.

أولاً: المعارضة السياسية جزء مكمل للديمقراطية:

تعد المعارضة عماد الديمقراطية لانها تمثل سيادة الشعب في حكم نفسه بنفسه، وأن تطور المعارضة ارتبط بظهور وتطور حق الاقتراع العام لأن ذلك يتضمن تعبئة وتنظيم الجماهير، لذلك تصنّف الحريات على أساس أثر المعارضة على نشاط الحكم القائم وهو ما يعرف بحرّية المعارضة، اذن فالعلاقة بين المعارضة والديمقراطية تتمثل بالآتي:

1_ المعارضة هي صورة تباين الآراء ودرجة رضاهم؛ أي إنها تعبر عن تنوع مجموعة من الآراء وعلى السلطة أن تتفاعل معها وتعطيها اهتماماً في سلّم أولوياتها السياسية وفي تعاملها وسلوكها.

2_ الديمقراطية هي عبارة عن نظام يتحقق من خلاله التفاعل دون صِدام؛ عند عملية الرقابة على الحكومة أو عند انتقال السلطة[22].

وتتحدد العلاقة بين الديمقراطية والمعارضة من خلال الآتي:

أ_ توفر الانتخابات الديمقراطية الآلية الأمثل لتداول السلطة وتضمن للمعارضة إمكانية الوصول الحكم؛ وتشكل بذلك آلية مناسبة لتسوية الصراعات السياسية بالطرق السلمية، بحيث تؤدي إلى قبول جميع المتنافسين على المناصب السياسية باختيار الشعب، وعلى الرغم من أنه لا يوجد نظام انتخابي أكثر شرعية من غيره من الأنظمة الانتخابية، ولكن تكمن أهميته من انه يحقق حرية الشعب في اختيار ممثليه بناء على انتخابات دورية وسرية قائمة على المساواة بين الناخبين، وعن طريق هذه الممارسة تكون المعارضة جزءً مهماً من أركان الديمقراطية[23].

ب_ تتطلب الديمقراطية وجود مشاركة من قوى اجتماعية وسياسية قادرة على خلق توازن بين القوى الحاكمة وبين باقي الأطراف السياسية خارج الحكم؛ وبإمكانها أن تفرض على السلطة القائمة الرقابة اللازمة للالتزام بالأسس الديمقراطية، ومن دون وجود هذه القوى تبقى المبادرة لصالح السلطة الحاكمة، كما تعد الثقافة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

السياسية السائدة وطبيعة النظام السياسي آليات ومحددات لبرامج التوافق السياسي بين المعارضة والسلطة، وتمثل الثقافة السياسية الوعاء الذي يحافظ على الديمقراطية ويسهم في تطويرها ويضبط حركتها، وتقوم ثقافة الديمقراطية على التسامح والتكامل والمشاركة والاعتراف بالآخر، وحالة الصراع من أجل الوصول إلى السلطة بين القوى الاجتماعية والسياسية محكوم بإمكانية القوى المتنافسة لتحقيق المصالح والأهداف المرجوة، وتبقى الكيفية التي يجري فيها الصراع هي الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية، فوجود آليات متجددة للعمل السياسي وما تؤديه في تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة تمثل ضرورة لاستقامة النظام السياسي وبنيته وتكون هذه الآليات ضرورة لوجود المعارضة بالأساس، وبدون هذه الآليات لا تتمكن المعارضة من تحقيق هدفها في الوصول إلى السلطة[24].

ت_ المعارضة جزء مكمل للهيكل السياسي في الأنظمة الديمقراطية؛ وان التنسيق والتكامل في الأدوار بين المعارضة والحكومة يؤدي إلى تحقيق الصالح العام للنظام السياسي، ومن هذا التكامل جاءت مسؤولية المعارضة السياسية في المحاسبة والمراقبة والتقويم لسلوك الحكومة وتصرفاتها[25].

ث_ يختلف حجم المعارضة السياسية وثقلها السياسي ودرجة فاعليتها وفقاً للقيود المفروضة عليها من حيث التنظيم والتعبير والتمثيل؛ أي الكيفية والشكل في التعبير عن المصالح السياسية، وهناك شيئان يميزان ديمقراطية الأنظمة وموقفها من المعارضة السياسية[26]:

الأول: موقف الأنظمة من الحرية؛ ومقدار فسح المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية.

الثاني: نسبة المشاركة السياسية؛ لجميع طبقات المجتمع والجهات السياسية والذين يعارضون سياسات السلطة وسلوكها.

ج_ المعارضة السياسية هي عماد الديمقراطية؛ وأهم ما يميز الديمقراطية أن يكون إصدار القرار من قبل مجموعة من الأفراد يضمهم تنظيم معين، والديمقراطية تفترض حرية الحوار والإقناع والتوفيق بين الآراء المتعارضة لأنها تقوم أساساً على الإرادة الحرة[27]، وبما أن المعارضة تظهر في الطرف المقابل للحكومة تنتقد نشاطاتها من خلال وسائل التعبير عن آرائها وفقاً لما يسمح به القانون، وتطرح الحلول والبدائل المناسبة عبر تقديم مقترحات وبرامج بديلة كونها القوى السياسية التي كانت تنافس الأحزاب الفائزة بغرض الوصول إلى الحكم، وهذه القوى لم تتمكن من الوصول إلى البرلمان الى جانب الأحزاب الفائزة بأغلبية المقاعد، وهذه الأحزاب التي لم تحصل على الأغلبية في البرلمان تشكل المعارضة وتمارس عملها داخله، لذا تسعى دائماً للوصول الى السلطة عبر

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

تشكيل الحكومة عن طريق الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وهذا يتحقق عن طريق الرقابة المستمرة على أداء الحكومة، والسعي لإقناع الرأي العام ببرامجها البديلة للانتخابات القادمة[28].

حـ تترجم الديمقراطية من خلال الأفعال الصادرة عن السلطة السياسية؛ فالممارسات الصادرة عن السلطة التي تعبّر عن إرادة الأغلبية، يجب أن يكون في مضمونها تطابقاً أو على الأقل عدم تعارض هذه الممارسات مع القواعد القانونية والأخلاقية التي يؤمن بها الشعب ومع المبادئ التي ترتكز وتقوم عليها الديمقراطية، لذا فإن تقيّد والتزام الأكثرية الحاكمة بالمبادئ الديمقراطية هو الذي يؤكد حقوق وحريات الأقلية السياسية، فإذا كانت قرارات وتصرفات السلطة الحاكمة غير منسجمة أو متناقضة مع المبادئ الديمقراطية، يصبح من حق الأقلية وواجبها رفض هذه القرارات والعمل على إلغاءها، وهذا الدور يتبلور عن طريق من يمثل رأي وحقيقة الأقلية ،وهي المعارضة السياسية المنظمة صاحبة الموقف المراقب والحريص على ضمان هذه الشروط ومطابقتها مع التطبيق الفعلي[29].

خـ تتبنى المعارضة السياسية فكرة المؤسسية والتنظيم؛ أي تعمل ضمن مؤسسات ونظام إداري يتمتع بالكفاءة والخبرة يسعى لتحقيق أهداف وبرامج واستراتيجيات معينة، والتخطيط المسبق يدل على نشاط وفاعلية وتأثير العمل في المجتمع ومن أهداف الديمقراطية تكوين نظام حكم خاضع للتنظيم المؤسسي، وهذا يشير لتكامل الأدوار بين المعارضة والديمقراطية[30].

ثانياً: المعارضة السياسية والآثار المترتبة على غيابها:

يترتب على غياب المعارضة السياسية أو ضعفها آثار كبيرة وواضحة، تشكل خللاً وثغرة من شأنها أن تعيق العملية الديمقراطية في البلاد، وخصوصاً في البلاد ذات الأنظمة السياسية البرلمانية، وهذا الأمر يجعل من السلطة الحاكمة (الحكومة) تميل إلى التسلط والانفراد في الحكم واتخاذ القرارات، والميل إلى التعسف في بعض الأحيان، عندما لا يكون هناك من يكبح جماح سلطتها وافتقار السلطة إلى الرقابة البرلمانية الفعالة والرقابة الشعبية، اللتان يستطيعان الحدّ من تعسفها على المجتمع وتحجيم سلطاتها، فغياب المعارضة أو ضعفها تُبرِز النتائج الآتية:

1- يؤثر غياب الديمقراطية ومرتكزاتها على وجود المعارضة السياسية ويفرغها من مضمونها الفعلي؛ ويحول دون قيام معارضة سياسية حقيقية وفعّالة ويحد من قدرتها التغييرية، ويدفع الدولة نحو أزمات متعددة الأوجه ينتج عنها التسلط الفردي أو المؤسسي واحتكار القرارات، ويضعف من توزيع المسؤوليات داخل الأحزاب السياسية وادارتها فتصبح النخب هي من تحتكر القرارات في الشأن الحزبي، وإن ضعف المعارضة السياسية يؤدي إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

اهدار الحقوق والتضييق على الحريات، أي ان هناك علاقة طردية بين وجود المعارضة السياسية والديمقراطية لان قوة وجود المعارضة ترتبط كونها ضمن الأنظمة الديمقراطية[31].

2_ تؤدي هيمنة السلطة التنفيذية إلى تراجع قوة السلطة التشريعية وقوى المعارضة اتجاهها؛ ودورها المفترض في تقويم العمل الحكومي من جهة أخرى، إذ توجد علاقة عكسية بين تعاظم الدور لكل جهة على حساب الأخرى، ويفترض ان مهمة الرقابة والانتقاد تضطلع بها المعارضة السياسية، لكل ما تبديه الحكومة من أداء أو عمل ينم عن استبداد الرؤى، تكون من خلال مساحة برلمانية بسلطات حقيقية تتيح لها ممارسة دورها بفاعلية، أما في حالة ضعف هذا الدور فإن كفة السلطة التنفيذية تصبح هي الأقوى بسبب ضعف الدور الرقابي المفترض، فالعلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، تقوم على أساس الفصل بين السلطتين ومن ثم يكون دور المعارضة بالغ الأهمية في مراقبة هذا الأداء، ولكل معارضة نواب يقدّرون عِظَم مسؤولية هذا الدور[32].

3_ تؤدي المعارضة السياسية دوراً سلبياً يدعم السلطة الاستبدادية في بعض الأحيان: ويحدث ذلك عندما تفقد المعارضة معناها الحقيقي، فتؤدي دوراً سلبياً يساهم في تدعيم المنطق الاستبدادي، وذلك لأسباب، إما لأن الذين يعارضون هم أساساً لا يصلحون لتبني خطاب معارض، أو ربما تكون المعارضة نفسها مستفيدة من الوضع القائم ومتورطة مع الحكومة وغير جادة في تغيّيرها، وهنا يبدوا وجودها مجرد وجود شكلي، يُقصَد من وراءه ديمومة النظام ودعم شرعيته، وتصبح المعارضة في كل هذه الأحوال أداة لترسيخ السلطة الاستبدادية ودعمها، وتصبح أقصى طموحاتها أن تحصل على جزء من منافع السلطة وامتيازاتها وليس لتحقيق مصالح الناس وطموحاتهم[33].

4_ ضعف دور البرلمان: ان من أبرز الوظائف التقليدية للبرلمان هما وظيفتي الرقابة والتشريع، لذا فان غياب المعارضة أو ضعفها سيؤثر بصورة واضحة في مجال الرقابة، مما يجعل البرلمان غير قادر على القيام بدوره الرقابي على السلطة التنفيذية بصورة فعّالة وقوية، فالسلطة التنفيذية تكون مستندة الى الأغلبية البرلمانية التي انبثقت منها وهي بطبيعة الحال مؤيدة لقراراتها فتستند على نشاط البرلمان وأعماله، وهذه الأغلبية متمكنة من دعم الحكومة بصورة أكبر من الوسائل الرقابية التي تقوم بها المعارضة على الحكومة، وهذا يؤشر ضعف الدور الحقيقي للبرلمان ومهامه الرقابية[34].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

5_ يؤدي غياب المعارضة السياسية الفاعلة إلى إساءة السلطة السياسية لعملية إدارة الحكم؛ إذ يفسح غياب المعارضة السياسية المجال أمام السلطات السياسية الحاكمة لاعتماد صلاحياتها الواسعة، وقد تلجأ لاستخدام وسائل تعسفية إتجاه الأفراد الذين يطالبون بحقوقهم وتقيّد الحريات، وتعدل عن البرنامج السياسي الذي أعلنته قبل وصولها إلى سدة الحكم، والانفراد بشؤون الحكم والميل إلى السلطة المطلقة وعدم السماح بتداول السلطة[35].

المبحـــــث الثاني: المعارضة السياسية: مجالات عملها وتطور وظائفها

تتعدد المجالات التي تمارسها المعارضة السياسية واهتماماتها تنصب على نقل مطالب الجماهير إلى السلطة الحاكمة، وهذه المجالات تمتد إلى أن تجعلها متغلغلة داخل الفئات المجتمعية والجماعات سواء أكانت جماعات ضغط أم مصالح أم نقابات أم تجمعات، ما دفعها أن تطور من وظائفها وتوسع مجالات عملها، وسنبحث كيف تكون علاقاتها بمعظم فئات المجتمع وخصوصاً مع منظمات المجتمع المدني ودرجة تأثيرها في البناء المؤسسي.

المطلب الأول: المعارضة السياسية وعلاقتها بالمجتمع المدني

يمثل المجتمع المدني مجموعة من الأبنية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والقانونية، والسياسية، تنتظم ضمن إطار شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات، بين التكوينات الاجتماعية والقوى المختلفة في المجتمع، في إطار حركي مستمر عن طريق ديناميكية المؤسسات التي تنشأ وتعمل بتطوعية واستقلالية عن الدولة[36]. ونبحث في المطلب ما يأتي:

أولاً: المعارضة السياسية والمجتمع المدني:

تؤثر منظمات المجتمع المدني بالمعارضة السياسية كونها تتكامل بأدوار العمل معها، ومن أهم المقومات التي يجب أن تتوافر لمنظمات المجتمع المدني لممارسة دورها الديمقراطي في التأثير بالمعارضة السياسية هي:

1-أن يكون لها دعم مالي ذاتي، وليس دعم خارجي أو دعم وأن يكون هذا الدعم بشكل مستقل باسهام أعضائه وكوادر هذه المنظمة.

2-أن يكون لها الاستقلالية التامة حتى تقوم هذه المؤسسات بعملها بشكل مستقل وبعيدًا عن التدخلات الخارجية والداخلية لتستطيع اكمال عملها بصورة مستقلة.

3-أن يكون لهذه المنظمات استقلال واضح في الإدارة الداخلية لشؤونها وذلك تبعاً للوائح القانونية للمنظمة بعيدًا عن التدخل الخارجي[37].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

وحافظ النظام الحزبي وأحزاب المعارضة على أهميتها بالرغم من ظهور مؤسسات المجتمع المدني وتطورها، التي حققت مكانة ومركزاً مرموقاً عن طريق التحالفات والممارسات الفعلية لعملها، ولكن هذه المنظمات أو المؤسسات لم تتمكن من أن تؤدي وظائف الأحزاب السياسية في المجتمع، وأهمها وظيفة التداول السلمي للسلطة[38].

و تلتقي أدوار المعارضة السياسية بمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته في موارد عدة، وتجمعها من حيث الأهداف والرؤى ما يجعل من أدوار عملها تكون متكاملة، وتصب في بوتقة واحدة ألا وهي خدمة الصالح العام، وإن كان هناك اختلاف في المساعي النهائية للشكل التنظيمي الهيكلي لكل منهما، إذ تسعى المعارضة السياسية بوصفها أحزاباً سياسية للوصول إلى السلطة ومباشرة الحكم لغرض تصحيح المسار أو بصورة طبيعية كهدف سياسي لأي حزب كون حق المشاركة في الحكم يمثل طموحاً له، بينما منظمات المجتمع المدني تحاول أن تؤدي دورًا اجتماعياً ينظم التوجيه الفاعل للرأي العام عبّر مجموعة من المعايير والاتجاهات والقيم التي يفرضها المجتمع[39]، وهي تنظيمات غير حكومية تنشأ بإرادة حرة لأجل التعبير عن قضايا ومصالح عامة، وهناك مقومات أساسية تلقي فيها منظمات المجتمع المدني مع المعارضة السياسية ويمكن تحديد بعضها عن طريق ما يأتي:

1_ الاسهام في تحفيز المشاركة والتعبئة السياسية؛ إذ تشترك منظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية في دعم وتحفيز المشاركة السياسية وتوسيع دور المواطنين وتشجيع المجتمع للانخراط في الحياة السياسية والعمل السياسي[40].

2_ تشترك المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي؛ عن طريق توفير الشروط الضرورية للممارسات الديمقراطية والتأكيد على قيمتها الأساسية، لأن كل منهما يعد من أهم القنوات للمشاركة، لأن النظام الديمقراطي يقوم على المشاركة السياسية للمواطنين في اختيار القادة السياسيين عن طريق انتخابات نزيهة وحرة[41].

3_ تستند المعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى تعميق قيم الحرية ومبادئ حقوق الإنسان وتعزيز المواطنة؛ أي تمتع الأفراد بالحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهم بسبب الاختلاف الديني او العرقي أو الموقع الاجتماعي أو غيرها من الفوارق[42]، ويرتبط مفهوم المواطنة بالمساواة ولا يمكن أن تتحقق إحداهما دون الأخرى[43].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

4_ التنظيم والتخطيط وقبول التعددية؛ أي ضرورة وجود لوائح تحدد العلاقات بين الهيئات أو المؤسسات الأخرى عن طريق نظام عام بينها وبين مؤسسات الدولة ، وهذا الدور يشابه الدور الذي تقوم به المعارضة السياسية في توظيف كل الإمكانات للعمل بشكل منظم ومخطط له،[44] والتعددية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها المعارضة السياسية حيث يكمن جوهرها في الدعوة إلى التعدد والتنوّع والتسامح الفكري والسياسي والاختلاف في وجهات النظر والايمان بمبدأ مشاركة الجميع في طرح التصورات للوصول الى أفضل الحلول، والهدف من تأسيس منظمات المجتمع المدني هو لترسيخ القيم الإيجابية والنبيلة داخل المجتمع، والإيمان بحقوق الآخرين كاملة غير منقوصة[45].

ثانياً: المعارضة السياسية وفاعلية مجالها الحيوي:

1- تزداد فاعلية المعارضة السياسية في النظام البرلماني القوي؛ وهناك مؤشرات على تلك الحيوية للنظام البرلماني وكما يأتي:

أ- يوفر البرلمان البيئة المناسبة لتفاوض ممثلي الكتل السياسية؛ بحيث يتمكنون من توضيح الخطط البديلة أمام الأفراد والجماعات ذوي المصالح المتضاربة، وباستطاعتهم أن يخلقوا فرص الحلول الوسطية المحتملة، وانهم قادرون على العمل لصياغة أهداف منسجمة مع استراتيجيات النجاح على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الانتخابي، لذا يشكل البرلمان آلية مهمة وأساسية بوصفه ساحة أساسية للنقاش الوطني تطرح فيها مختلف الاهتمامات والآراء[46].

ب- تؤدي طبيعة الحوار وبنية المناقشات البرلمانية إلى جعل البرلمان ميداناً للاختبار؛ يكون بالنسبة للقادة السياسيين ضرورة لإظهار الإمكانيات، مع ما يتطلبه من توفر مستوى عالٍ من إمكانية الخطابة والأسلوب المؤديان للإقناع، إذ يتوجب على القادة السياسيين أن يكونوا بمستوى قادر على تعبئة الرأي العام عن طريق إقناعه عند تقديم البرامج السياسية[47].

ت- يؤمّن البرلمان بوصفه منبرًا حرًا فرصةً للتعبير وطرح الآراء والأفكار والمصالح المتنافسة؛ لفسحه المجال لمناقشة الخطط العامة لمصالح البلد، فيضمن قدرًا من الانفتاح والمجال لمشاركة الأطراف في الحكم، إذ تعبّر المعارضة السياسية عن طريق البرلمان عن فاعليتها فمن حقها أن تعترض وتراقب وتنتقد عمل الحكومة في أي شأن من شؤون الدولة والمجتمع وفق الآليات القانونية والدستورية وتقدم البدائل والمقترحات لتصحيح الخلل من جانب، والمعارضة تريد أن تثبت امكانيتها في تمثيل البديل الأجدر في حالة وصولها إلى السلطة من جانب آخر، وتحاول المعارضة ضبط أدائها الرقابي والتشريعي[48].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

2_ تؤدي المعارضة السياسية دورًا كبيرًا في استقرار الحياة السياسية؛ ولابدّ من توافر شرطين حتى تقوم المعارضة بالمهام المنوطة بها:

أ- الشرط الأول: - أن تكون المعارضة السياسية على درجة عالية من التنظيم؛ ولديها برنامج الحكم البديل الذي يحقق المصلحة العامة وليس مصالح المعارضة الحزبية الضيقة، فالمعارضة التي تطمح أن تكون حكومة مستقبلاً لابد أن يجد الناخبون فيها الضمان عندما تسقط الحكومة الحالية، ولابد للمعارضة السياسية أن تكون جديرة بمهمتها المستقبلية، فالمعارضة تشترط التنظيم وقبول النظام السياسي وكيانه، ووجود المشروع أو البرنامج السياسي البديل(49).

ب- الشرط الثاني: - الاعتراف الرسمي بالمعارضة من قبل الدولة؛ ويحقق هذا الاعتراف مكسبين، الأول أنه يهيئ المناخ السياسي والقانوني السليم لعملها، فتستطيع أن تمارس عملها ومهامها بالسبل القانونية ضمن التنظيم الدستوري للدولة، والمكسب الثاني أن تغيير الحكومة لا يحتاج إلى عصيان أو ثورات أو إقامة تنظيمات سرية في الداخل أو في الخارج، لأن التغيير سيكون عبر الوسائل القانونية عن طريق التغيير السلمي للحكومات الذي تحافظ الدولة من خلاله على استقرارها(50).

3_ تعزز المعارضة السياسية من قوة الحكومة الديمقراطية في دورين حيويين:

أ_ الدور الأول: تزيد المعارضة من شفافية العمل السياسي وتتيح للمواطنين رؤية واضحة لما تفعله حكومتهم؛ عن طريق القيام بمساءلة الحزب الحاكم علناً والتشكيك في إجراءاته وأسلوبه وأولوياته.

ب_ الدور الثاني: توفر المعارضة للمواطنين بديلاً لطريقة الحزب الحاكم في إدارة البلاد؛ فعند شعور المواطن بالتهميش من الحزب الحاكم أو أن يرى أن القضايا التي تؤثر عليه لا تتم معالجتها، فان الحزب المعارض القوي يوفر له حكومة قد تكون مختلفة تمنحه خياراً عندما يحين وقت الانتخابات المقبلة(51).

المطلب الثاني: المعارضة السياسية وتطور وظائفها

تطورت وظائف المعارضة السياسية بتطور المجتمعات والنظم السياسية، لتلبي أساس الفكرة التي تقوم عليها وهي المحافظة على الاستقرار داخل النظام السياسي وعدم السماح بالتفرد بالسلطة، وتقويم الحكم وتلبية متطلبات الفئات غير الممثلة في الحكومات أو الأجهزة الحاكمة، عن طريق بناء قنوات تنظيمية تراقب وترصد كل المخالفات أو التقصير الذي قد يصدر من تلك الأجهزة عن طريق تشكيلات المعارضة وقنواتها لبناء نظام مؤسسي لا يسمح للأفراد أو الفئات التي تحكم بالانفراد بالسلطة.

أولاً: المعارضة السياسية والبناء المؤسسي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

تقاس الديمقراطية بمدى المشاركة لأن الديمقراطية تقوم على آليات وبنية وممارسة سياسية قائمة على المشاركة السياسية الواسعة وعلى أساس التنافس، وذلك من خلال قنوات المؤسسات السياسية، لذا تقترن الممارسة الديمقراطية بشروطها الحقيقية بقدر ما تقوم على المشاركة واسهام المعارضة السياسية، والإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق الآتي[52]:

1_ يكون البناء المؤسسي في الأجواء الديمقراطية الحقيقية أمراً حتمياً؛ إذ يتعزز دور المواطن عن طريق المؤسسات ووجود معارضة سياسية بناءة تساعده على تحقيق أهدافه وتجعل منه صاحب قرار وتنمي قدراته وتوصل صوته الى الجهات الرسمية[53].

2_ يخلق عدم وجود ديمقراطية حقيقية أزمة في المشاركة السياسية؛ والسبب الرئيس لذلك هو عدم وجود المؤسسات الضامنة للمشاركة السياسية الشعبية، ما يؤدي إلى حالة من عدم التفاعل بين القواعد المجتمعية والنظام السياسي، يحول دون تحقيق التنمية السياسية[54].

3_ يرتبط مفهوم التنمية السياسية بالبناء المؤسسي ارتباطاً وثيقاً؛ وتشمل التنمية السياسية مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمات الإدارية التي تؤطر الأنشطة المختلفة للقوى الاجتماعية، من ضمن إطار المؤسسات السياسية، وتحصل هذه القوى بفعل عملية التنمية السياسية على تحقيق أهدافها وترسيخ الاستقرار عن طريق وجود المؤسسات، والأهداف الرئيسة للمعارضة السياسية هي خلق هذه الإجراءات وصيانتها[55].

4_ إن البناء المؤسسي هو نتاج ثقافة سياسية يؤمن بها النظام السياسي؛ وتعبّر المؤسسات في النظم السياسية الديمقراطية عن ثقافة النظام السياسي، وعدم وجود هذه الموائمة يمثل خطرًا على النظام السياسي وتهديدًا لاستقراره، وأهم هذه المؤسسات هي المعارضة السياسية التي تمثل الحل لمنع الصراع بين مكونات المجتمع عن طريق اسهامها في طرح مشكلات المجتمعات خصوصًا ذات التعددية الثقافية والسياسية من خلال وضعها المؤسسي كونها حزبًا سياسيًا، لأن المؤسسات تتعامل مع الفرد بصفته مواطناً، لا بصفته الفئوية، والمواطنة ترتبط بالديمقراطية ارتباطاً عضوياً، فالبناء المؤسسي هو أساس الأداء الفاعل لهذه المؤسسات[56].

5_ تتطلب العملية الديمقراطية بناء الهياكل المؤسسية السياسية؛ ويتطلب هذا أيضاً إعادة تكييف البيئة التقليدية للمجتمع نحو بيئة حضارية، لإحداث نقلة في الأداء المجتمعي عامة، والأداء السياسي خاصة، وفي حالة وجود البنية المؤسسية للدولة سيقود ذلك إلى تعقيد هيكل الدولة، وتكامل وتعدد مراكز اتخاذ القرار فيها

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وما يعزز النظام الديمقراطي هو تمثيل الأقلية، والمعارضة السياسية الحقيقية تنشأ البيئة التي تتمتع بقدر معين من النمو والتطور والتنظيم[57].

6_ الأخذ بالنظام الديمقراطي يعطي للمعارضة السياسية الحرية الكاملة للعمل السياسي؛ كون القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية يكون من خلال المؤسسات، وإن البناء المؤسسي ضرورة لنشأة هذه الأنظمة، وبما ان المعارضة السياسية تهدف الى تحقيق توازن النظام واستقراره فإنها تمارس عملها عن طريق تنظيم نفسها وعملها ضمن إطار مؤسسات الدولة الديمقراطية[58].

ثانياً: المعارضة السياسية تحقق الاستقرار السياسي:

يسهم وجود معارضة سياسية فاعلة تضطلع بدورها الرقابي الحقيقي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي،وتحث المعارضة مؤسسات الدولة على الاستقرار السياسي على مستويين هما:

أ- الاستقرار السياسي الداخلي: ويتم بإدارة الصراعات والأزمات الداخلية ضمن إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال تحقيق التوازنات الوطنية، ويرتبط الاستقرار الداخلي بقدرة الدولة على الاستجابة والتعامل مع الأزمات التي تحدث داخل البناء السياسي للدولة واحتوائها، والموازنة بين قوى الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتطويع مصادر الضغط والتوتر في البيئة الخارجية وتوظيفها لخدمة المصالح القومية، ويتحقق ذلك بتعاون القوى السياسية المتشاركة في إدارة شؤون الدولة[59].

ب- الاستقرار السياسي الخارجي: ويعني إمكانية وقدرة الدولة على إدارة مصالحها الخارجية العليا، وحماية هذه المصالح من التدخلات الخارجية التي تزعزع استقرار النظام السياسي، بتأثير هذه التدخلات المباشر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية محلياً، لأن التناغم بين الصراع الداخلي مع التأثير الخارجي سيؤدي إلى إحداث عدم استقرار سياسي[60].

وتستطيع المعارضة السياسية تحقيق هذا الاستقرار من خلال ما يأتي:

1_ الدعوة إلى زيادة قدرة السلطة السياسية على إدارة الصراعات التي تقوم داخل المجتمع، من ضمن الإطار المؤسساتي والتعامل مع الأزمات التي تواجهها بنجاح، ضمن إطار القانون والمؤسسات القائمة، وتؤدي هذه الحالة إلى ندرة أو غياب أعمال العنف السياسي[61].

2_ الدعوة إلى تحقيق الإصلاح السياسي؛ عن طريق توفير الأرضية المناسبة الصالحة للعلاقات الإيجابية التي تقوم بين مختلف الفئات الاجتماعية، من دون أن تجور احداها على الأخرى، والدعوة للمشاركة الشعبية الواسعة، وصَون حقوق المواطنين، وممارسة الحريات، ودعوة الحكومة بأخذ زمام المبادرة لتحقيق الإصلاح

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

السياسي والاجتماعي الشامل، والاستجابة لمتطلبات الشعب وتطلعاته المشروعة، لتلافي غضبه لعدم استطاعته تحمل ضغوط الواقع[62] .

3_ تسهم المعارضة في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق عملية التغيير المنضبط؛ لسياسات وإجراءات النظام الاصلاحية التي تزيد من شرعية النظام وكفاءته[63].

4_ تحقق المعارضة السياسية الاستقرار السياسي عن طريق دعوتها لقيام الدولة المدنية؛ التي تقوم بدور التوازن والحكَم بين مكونات المجتمع، لأنها تمثل كل الطوائف والفئات[64]. وللدولة المدنية مميزات:

أ_ هي الدولة التي يحق لجميع مواطنيها المشاركة في الحياة السياسية ضمن أطر القانون.

ب- تتميز الدولة المدنية بأن لها مجتمعًا مدنياً فعّالاً من خارج أجهزة الدولة ومؤسساتها.

ت- الدولة المدنية لا قدسية للحاكم فيها؛ أو لأي مؤسسة من مؤسسات الدولة فالجميع يخضع للقانون والمساءلة[65] .

ث_ تحترم الدولة المدنية التباينات الثقافية والدينية والمجتمعية لمواطنيها؛ وتعمل على حماية هذا التباين وجعله عامل قوة لا عامل ضعف[66]، وهذه الأسس هي جوهر عمل المعارضة السياسية وتطلعاتها.

الخاتمة:

تمثل المعارضة السياسية أهمية كبيرة للحياة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ ترتبط بجميع المجالات الحيوية لمؤسسات المجتمع السياسية والاجتماعية وتؤثر وتتأثر بها، إن وجود المعارضة السياسية في النظام السياسي يعد دليلاً على تمسك النظام السياسي بمبادئ الديمقراطية وأهدافها، إذ تشتمل الديمقراطية على مبادئ المساواة والمشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع وحفظ حقوق الأقليات وحماية الحريات وغيرها من المبادئ التي تسعى إلى تقدم المجتمع وتطوره، وتوصف المعارضة السياسية بأنها أهم صور الديمقراطية وتجلياتها، إذ تنعكس على طبيعة النظام السائد ودرجة تطوره وتمثل له قوة ومكانة ومصدر استقرار، وتتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني والجماهير وتؤثر بالرأي العام وتعبئته ومدّه بالمعلومات وتوجيهه نحو القضايا التي تتعلق بالمصالح العليا للدولة والمجتمع، وهذا الأمر يحدِث توازناً على مختلف الأصعدة إذ ينعكس هذا التفاعل على طبيعة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين بوجود هيأة وسيطة بين الطرفين تنقل مطالب الجمهور وتطلعاته وتصوراته عن سياسات الحكومة وتصرفاتها، وتكون رقيباً على عملها وتصرفاتها وأداة بنّاءة تزيد من فاعلية النظام السياسي بأكمله وترسّخ فيه مبادئ الديمقراطية وتعزيزها.

أولاً: الاستنتاجات:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

1_ إن المعارضة السياسية هي أهم صور الديمقراطية وتجلياتها.

2_ وجود المعارضة السياسية في النظام السياسي يعد دليلاً على تمسك النظام السياسي بمبادئ الديمقراطية وأهدافها.

3_ تمثل المعارضة السياسية مصدر قوة ومصدر استقرار كونها ترتبط بالتكوين المؤسسي للنظام وهيكليته.

4_ تتأثر المعارضة السياسية بعمل مؤسسات المجتمع المدني والجماهير وتؤثر بالرأي العام وتعبئته.

5_ يحدِث وجود المعارضة السياسية في جسد النظام السياسي توازناً على مختلف الأصعدة إذ ينعكس هذا التفاعل على طبيعة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين.

6_ تكون رقيباً على عمل السلطة الحاكمة وتصرفاتها وأداة بنّاءة تزيد من فاعلية النظام السياسي.

ثانياً: التوصيات:

1_ ضرورة تبني الأنظمة السياسية وجود المعارضة السياسية كهيأة رقابية ملازمة لوجود السلطة، تراقب عملها وترصد انحرافتها لتكون منبهاً وحافزاً لها لتقويم عملها.

2_ ضرورة انتشار ثقافة الرأي الآخر والقبول به وهذا الرأي يكون بشكل منظم نابع عن مسؤولية وحرص على مصلحة المجتمع، وتكون من خلال هيئات ومؤسسات قادرة على بلورة هذا الرأي وتحقيق أهدافه، وهذه الهيئات هي المعارضة السياسية المنظمة.

3_ لتحقيق أهداف الديمقراطية في الحكم ولتكوين النظام المؤسسي في جسد أي نظام سياسي، لابد من تفعيل العمل ضمن إطار المؤسسات خدمة لمصلحة المجتمع.

الهوامـــــــــــــــش

([1]) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص86.

([2]) علاء شلبي، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2013. ص16.

([3]) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان، الكويت، 1987، ص50.

([4]) إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: دراسة مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ص11.

([5]) جهاد المحسين، (الدولة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية)، صحيفة الغد، الأردن، 2011/7/25، تاريخ الزيارة 2024/5/20. على الرابط: Jihad.almhisen@alghad.jo

([6]) حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 6.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

([7]) ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، أساسيات علم السياسة، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرقد، دمشق، 2016، ص101-102.

([8]) رولاند دووركن، أخذ الحقوق على مأخذ الجدّ، ترجمة: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2015، ص199.

([9]) تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص108.

([10]) ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، مصدر سبق ذكره، ص204.

([11]) إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة، بيروت، 1986، ص17.

([12]) محمد مندور، الديمقراطية السياسية، مؤسسة هنداوي، القاهرة. 2017، ص21-22.

([13]) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص209-211.

([14]) سمية السليمان، القيم المؤسسية، صحيفة اليوم السعودية، 2019/3/4، تاريخ الزيارة 2024/7/20، موجود على الرابط: - www.alyaum.com

([15]) رجاء المنبهي، المعارضة السياسية وسؤال الفاعلية، موقع بوابة العدل والإحسان، 1ديسمبر 2022، تاريخ الزيارة: 2023/12/30، موجود على الرابط : - https://www.aljamaa.net

([16]) شاكر عبد الكريم فاضل، غياب المعارضة وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، 2013، العدد2، ص88).

([17]) ألان تورين، ماهي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، 2016، ص39-41

([18]) علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص16.

([19]) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، 1989، ص216-217.

([20]) حسين العادلي، ضد التيار: مقالات في الدولة وللدولة، العلمين للنشر، النجف الأشرف، 2020، ص33.

([21]) حيدر إبراهيم علي، أوراق ديمقراطية: من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، مايو/أيار/ 2005، ص15-16، تاريخ الزيارة 2024/1/28، متوفر على الموقع: - www.iraqdemocracyinfo.org

([22]) أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص 22و23.

([23]) عبد الفتاح ماضي وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 33-37-43.

([24]) عبد الحسين شعبان، معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية المدعومة.. الديمقراطية الممكنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص250.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

([25]) وليد محمد سالم، (المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، صلاح الدين، العراق. العدد 16، 2009. ص308-309.

([26]) شاكر عبد الكريم، مصدر سبق ذكره. ص96.

([27]) محمد درويش، (مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص91.

([28]) البرج محمد، الضوابط القانونية لتكوين ونشاط المعارضة البرلمانية، (مجلة الفكر القانوني والسياسية، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2016).، ص113.

([29]) عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص217.

([30]) عبد الغفار حسين شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص96.

([31]) رجاء المنبهي، مصدر سبق ذكره.

([32]) عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص207. ينظر أيضاً: هاشم حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص241-242.

([33]) شاكر عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص99.

([34]) جعفر عبد السادة بهير الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية: دراسة مقارنة، دار الحامد، عمان، 2008، ص111-116.

([35]) عبد الجبار جبار، اختراق الوعي الجمعي واستدامة الاستبداد في الوطن العربي، مركز المجدد للبحوث والدراسات، إسطنبول، تركيا، 2021، ص6.

([36]) حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص694.

([37]) احمد شحاذة، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لجامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص90.

([38]) خضر نور الدين، الثقافة السياسية، دار البلاغة، بيروت، 2015، ص141.

([39]) آلاء عبد معروف، المعوقات الثقافية والاجتماعية السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2001، ص22.

([40]) كامران الصالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة تحليلية سياسية، مؤسسة موكرياني، أربيل، 2002، ص92. ينظر أيضاً عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص264.

([41]) عبد الغفار حسين شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص57.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

([42]) سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص7.

([43]) غانم دهش الشباني، (الحق في المواطنة بين النص والتطبيق: دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، 2018، العدد4، ص308-309.

([44]) حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2001، ص95.

([45]) محمد كيشانه، المجتمع المدني: أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء المقدسة، العراق، 2017، ص71.

([46]) مارك فريمان، إنجاح المصالحة: دور البرلمانات، دليل رقم 10 للبرلمانيين، الاتحاد البرلماني الدولي، 2005، ص11، تاريخ الزيارة، 2023/12/22، يتوفر على الموقع: - www.ipu.org

([47]) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2007، ص294-295.

([48]) عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص207.

([49]) عبد الحكيم بن بختي، دور المعارضة في ترسيخ الثقافة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، جامعة حسيبة بن علي_ شلف، الجزائر، 2015، العدد3، ص87.

([50]) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص296-297.

([51]) جيم هيغينز، العمل كمعارضة رسمية في الحكومة، NDI المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن، أيار2020 ص6.

([52]) عبد الوهاب محمد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق العراق (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص133. ينظر أيضا حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2009، ص98.

([53]) جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية (إطار تصوري للتحرر)، ترجمة: خالد دار عمر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص93.

([54]) علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2009، ص23.

([55]) رعد عبد الجليل علي، الجمود المؤسسي وأثره في فشل التنمية السياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 40، 2010، ص100-101.

([56]) حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2009، ص94.

([57]) عبد الوهاب محمد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص137-140. ينظر أيضاً: فاضل الصفار، الحرية السياسية- دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم، بيروت، 2008، ص264.

([58]) ليث عبد المحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، 2014، ص24.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190061

([59]) خيري جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، 2009، ص16.

([60]) عمر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1990-2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد38، بغداد، 2012، ص79-80.

([61]) عدي فالح حسين، علم الاجتماع السياسي- دراسة معاصرة، مكتب اليمامة، بغداد، 2015، ص192.

([62]) حسن الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي- ضرورته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص17-30.

([63]) منار الرشواني، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار في الأردن، مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص20.

([64]) مهدي عامل، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص24.

([65]) عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر (ظروف النشأة وآثارها)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص45.

([66]) كاظم شبيب، المسألة الطائفية (تعدد الهويات في الدولة الواحدة)، دار التنوير، بيروت، 2011، ص162.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0